الفصل الثاني عشر

جغرافية الجريمة .. مضمونها..ومحتواها

مقدمة :
أولاً : تعريف جغرافية الجريمة ..وتطورها ..ومفهومها
ثانياً : الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة
ثالثاً : العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في جغرافية الجريمة
رابعاً : العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة في جغرافية الجريمة
خامسا : العوامل الاقتصادية المؤثرة في جغرافية الجريمة
سادساً : العوامل الاجتماعية المؤثرة في جغرافية الجريمة
سابعاً : العوامل الثقافية المؤثرة في جغرافية الجريمة
ثامناً : العوامل التي ساعدت علي انتشار الجريمة المنظمة على مستوى العالم
تاسعاً : مناهج البحث في جغرافية الجريمة
عاشرا : الأبعاد المكانية لمجالات جغرافية الجريمة

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

تعد جغرافية الجريمة فرعاً جديداً من فروع الجغرافيا البشرية ، بحيث يمكن الاستفادة منها عالمياً ومحلياً من خلال التعرف إلى الأسباب التي يمكن أن تسهم في زيادة الجريمة ، تهدف الجغرافيا في معالجتها للجريمة إلى الإسهام في محاربة إحدى المشكلات التي تواجه المجتمع البشري ، وذلك بالتعرف على التنظيم المكاني والعلاقات المكانية لظاهرة الجريمة وتفاعلها المكاني وأماكن توطنها والعمل على تفسير النشاط الإجرامي من خلال البعد المكاني للجريمة ، واستخلاص النتائج التي عن طريقها يتم تقديم التوصيات والمقترحات من وجهة النظر الجغرافية الهادفة إلى مكافحة الجريمة والعمل على الحد من انتشارها ومعالجة الآثار السلبية الناجمة عنها.

أولاً : تعريف جغرافية الجريمة ..وتطورها ..ومفهومها :

لم تقتصر دراسة الجريمة ومحاولة تفسير السلوك الإجرامي ومكافحته على علم الجريمة ، بل أسهمت العديد من التخصصات العلمية في دراسة الظاهرة الإجرامية ومحاولة تفسيرها ، فما الجريمة إلا محصلة لتضافر العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والحضارية والمكانية التي أفرزت هذه الظاهرة ، وأصبحت دراسات وأبحاث الجريمة مجالاً جذاباً لأعداد متزايدة من الباحثين المنتسبين إلى تخصصات مختلفة ، كعلم الاجتماع وعلم النفس والتربية والقانون والجغرافيا وغيرها ، كل ينظر إلى الجريمة بمنظار مختلف عن الآخر ، فالجغرافيا مثلاً تهتم بمعالجة الجريمة من خلال الجوانب المكانية أكثر من العلوم الأخرى ، لأن المكان هو محور كل دراسة جغرافية.

١. تعريف جغرافية الجريمة :

يرجع الفضل في إظهار مفهوم جغرافية الجريمة الذي يرتكز على الإحصاء الجنائي للعالمين البلجيكي " **كتيليه** " والفرنسي " **جيري** " ، ومفاد هذا

obeikandi.com

المفهوم هو وجود تخصص الإجرام حسب الأقاليم ، ومن ثم فإن هناك ارتباطا وثيقا بين ظاهرة الإجرام من ناحية ، وبين الموقع الجغرافي وفصول السنة من ناحية أخرى ، ولفتت النظرية الجغرافية أنظار الباحثين إلى أهمية الظروف الطبيعية في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية ، باعتبارها أحد العوامل البيئية التي تشكل عاملا من العوامل المؤثرة في الدفع إلى الجريمة .

كذلك تبدأ دراسة كثير من فروع العلم بالتعريف ، وإذا كانت الجغرافية حتى الآن ليس لها تعريف ثابت ، برغم قدمها ، ورسوخ العديد من فروعها فان الأمر بالنسبة لجغرافية الجريمة ، وحداثة الاهتمام بها يصبح أصعب ، إلا أن بعض العلماء أعطى بعض التعريفات لجغرافية الجريمة أهمها :

- تعريف **"هاريس" بأنها " جغرافية البوليس "** ويقصد به معرفة الجناة المحترفين للمناطق ذات الانتشار الأمني الجيد وبالتالي يبتعدون عنها فيقل ارتكاب الجرائم فيها ، وفي المقابل يعرفون المناطق التي يقل ، أو يضعف فيها التواجد الشرطي ، فيركزون فيها نشاطهم الإجرامي .
- تعريف " **أحمد علي إسماعيل** " بأنها ذلك النوع من الجغرافية الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الإقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل التي تؤدي إلى تلك التنظيمات المكانية .
- تعريف " **محمد مدحت جابر**" حيث يشير بأنها موضوع فرعي من علم الجغرافيا يفسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا آخذاً في الاعتبار دائما البعد المكاني ، ومن الجدير بالذكر هنا القول أن "جابر" هو من أول الدارسين لجغرافية الجريمة في العالم العربي حيث كانت أولى الدراسات له عن الرحلة إلى الجريمة من وجهة النظر الجغرافية في مصر عام ١٩٨٢ ، وبعدها توالت دراساته حتى أصبحت مرجعاً هاماً لكل الدارسين في جغرافية الجريمة ، كما

كان لدراسة جغرافية الجريمة في الدول الخليجية نصيب كبير حيث تناولها العديد من الدارسين .

- قد عرفها " **الأصم عبد الله أحمد الأصم**" بأنها الدراسة والتي تهتم بالتوزيعات المكانية للجريمة ، بدون شرح للأسباب والتي ينتج عنها هذا التوزيع وذلك لتداخلها وتعددها .
- ومن خلال ذلك يمكن تعرف جغرافية الجريمة بأنها الفرع الذي يدرس الأنماط المكانية للجريمة ، مع محاولة لإيجاد الأسباب التي أدت إلى هذه الأنماط المكانية ويدرس في نفس الوقت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجناة ، مثل التركيب النوعي والعمري ، الحالة الاجتماعية والدخل وغير ذلك من العوامل والتي قد تؤثر على الجريمة ، ويدرس في نفس المسار العلاقة بين أحجام السكان ودرجة التزاحم والكثافة وعلاقتهم بالجريمة .

ومما سبق يتبين أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف جغرافية الجريمة ، ولكن معظم التعريفات التي تناولها العلماء كانت تركز على البعد المكاني في محاولة لتعريفها.

تمثل دارسة الجريمة مكانة مميزة في الوقت الحاضر وتشغل حيازاً واسعا في اهتمامات الجغرافيين وعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا ورجال القانون وعلماء الإجرام ، كما أنها في الوقت ذاته تحظى باهتمام متزايد من قبل حكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وتشهد الدول النامية اليوم مرحلة من التهيؤ لدارسة الجريمة نظراً لما تعكسه من أثار سلبية على حركة التغيير الاجتماعي والاقتصادي مثل :عدم الاستقرار وإشاعة الفوضى ، مما يفقد المجتمع أهم العناصر الضرورية لأستقرار حركة النمو والإنتاج.

٢. التطور التاريخي لجغرافية الجريمة :

بدأ الاهتمام بدراسة الجريمة من قبل علماء الاجتماع ثم علماء الجغرافيا في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، وكان من الدراسات الأولى الرائدة في هذا

obeikandl.com

المجال ما ظهر في **فرنسا** ، حيث أجرى "**جيري**" الذي كان مديراً لإدارة شئون الجريمة بوزارة العدل الفرنسية ، دراسة قسم فيها فرنسا إلى خمسة أقاليم متميزة في مجال الجريمة وقد درس الجريمة في فرنسا خلال الفترة ١٨٢٥- ١٨٣٠ ، وصنفها إلى جرائم ضد النفس وأخرى ضد الممتلكات ، وتضمنت دراسته عدد من الجداول والخرائط تناولت الموقع الجغرافي وأعمار مرتكبي الجرائم.

وبعد ذلك التاريخ زاد الاهتمام بجغرافية الجريمة وتوالت الدراسات في مختلف دول العالم وخاصة الدول الغربية ، وظهرت في عام ١٩٦٧ في **الولايات المتحدة الأمريكية** دراسة لعدد من التجمعات المبعثرة لمرتكبي الجرائم في مدن الصفيح ، وفي دراسة أجراها " **هربرت** " عام ١٩٧٦ لاحظ أن بعض مناطق مدينة كاردف في ويلز تسهم في نسبة المجرمين صغار السن بشكل غير متناسب ولذا درست كافة الجوانب البيئية ، وأيضا ما يتفق مع المنهج الجغرافي الحديث من حيث التركيز على القيم والاتجاهات في هذه المناطق .

لذلك يتعامل علم الجغرافيا مع الجريمة على أساس أنها ظاهره بشرية تحدث في كل مكان ، لذا فانه يقوم بتوزيع هذه الظاهرة ، ثم يحاول البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا التوزيع وتقسيمها وتوزيعها على الخرائط وتتبع أصولها مع بعضها البعض .

٣. مفهوم علم الجريمة :

الجريمة ظاهرة عالمية لا يكاد يخلو منها مجتمع إنساني ، وهي تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها ونمط حدوثها ، ومن حيث الأساليب المستخدمة في فهم أبعادها وسبل محاربتها من مكان إلى آخر ، ومن زمن إلى آخر ، حسب الظروف والأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية المحيطة بذلك المكان.

ولا يقتصر الأمر على التوزيع المكاني فحسب ، بل يتعداه إلى التعرف على القوى الكامنة وراء ذلك التوزيع وعلاقات تلك القوى بالمكان ومعطياته ، بل وعلاقات تلك القوى بعضها ببعضها الآخر أيضاً ، هذا بالإضافة إلى بعدين آخرين

لدراسة الظاهرة الموزعة هما تأثير تلك الظاهرة في المكان من جهة واتجاهاتها المستقبلية من جهة أخرى ، من هنا ظهرت مساهمات جغرافية الجريمة أحد فروع الجغرافية البشرية في هذا المجال ، ونمت وتطورت حتى أصبح لها العديد من النظريات والمفاهيم التي تفسر الجريمة .

وللدراسات والأبحاث الجغرافية في مجال الجريمة دور فعال في وصف أنماط الجريمة ، من خلال الفهم الشامل لأبعادها ، والعوامل المؤثرة فيها وانعكاساتها على البيئة الحضارية، وتفسيرها بالاستعانة بالتخصصات والعلوم الأخرى ، مما يسهم في معالجة الظاهرة الإجرامية ، ليس في المجال الأمني فحسب وإنما في مجال التخطيط الحضري ، واستخدامات الأرض ، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

ثانياً : الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة :

تعددت الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة في المجتمعات الإنسانية فمنها ما هو اجتماعي ، ومنها ما هو نفسي ، ومنها ما هو جغرافي ، وهنا سيتم التركيز علي الاتجاهات النظرية للجريمة من زاوية الجغرافيين ، وقد مهدت المناقشات الدينية ، والمناظرات الفلسفية التي كانت تدور في فلك العلاقة بين الجرائم وبين الصفات الجسمانية الطريق للدراسات والمدارس العلمية التي نشطت في العصور الحديثة ، ومن هذه المدارس :

١. المدرسة الاجتماعية " مدرسة شيكاغو " الاتجاه الإيكولوجي

وتعتبر مدرسة شيكاغو الإيكولوجية هي حجر الأساس لمثل هذه الدراسات ، ومن رواد هذه المدرسة شو Show ومكاي Mckay وبارك Park عام ١٩٤٢، حيث أضافوا بعدا جديداً ، حيث توصلوا إلى وجود علاقة عكسية بين عدد الجرائم وبين بعد سكن الجناة عن حي الأعمال المركزي C.B.D ، فشهدت سنوات العشرينيات والثلاثينيات القرن العشرين في أمريكيا دراستهما عن جناح الأحداث في شيكاغو ، التي حددت فيها مساكن المنحرفين من الأحداث

باستخدام الخرائط النقطية ، لإظهار التباين المكاني في تحليلها ضمن إطار مكاني حددت مساحته بربع ميل ، ومثل في شكل نطاقات مركزية لخمس وسبعين مجتمعا محليا ، واستنتجا نموذجا مكانيا متمثلا في نمط عام منتظم للجريمة والتي تقل كلما اتجهنا من المركز إلي الأطراف .

واستندت النتائج علي عدد من المتغيرات منها : الفقر ، الجوار ، مستوي السكن المتدني ، الجماعات الاجتماعية ، والانتقال ، وأعداد المواليد من السكان الغرباء ، مجموعة المدرسة ، مجموعة أصدقاء اللعب ، الوضع المتدهور في مركز المدينة ، والتي تساعدنا في تفسير السلوك الإنحرافي عندما نبحث في تاريخ مرتكبي الجرائم ، وبناءا عليه حددت أربع أشكال رئيسة للانحراف هي : **جناح الأحداث ، جرائم البالغين ، العود في الإجرام ، المجرمون الفارون أو الهاربون من العقاب** ، ثم تم التيقن من نتائج النموذج عند تطبيقه علي مدن أخري ، مثل : بالتيمور و أوماها واللتين أثبتت فيها صحة نتائجهما .

- ومن الدراسات الهامة التي أوضحت العلاقة بين الجغرافيا والجريمة ، تلك التي أشترك فيها كل من كورسي Corsi وهارفي Harvey عن مدينة Cleveland حيث قسما الجرائم إلى مجموعتين :
- **المجموعة الأولي** : وتشمل (جرائم العنف وجرائم اللاعنف) وداخل كل مجموعة جرائم معينة فمجموعة جرائم العنف تتكون من (القتل العمد – الاغتصاب – النهب – التهجم) .
- أما **المجموعة الثانية** : فتشتمل على (السرقة ، سرقة السيارات ، السطو المسلح) ، ثم قام بتوزيع هذه الجرائم على خرائط خاصة بمنطقة الدراسة ، ووجد أن كل جريمة تتركز في منطقة معينة فعلى سبيل المثال : جرائم القتل العمد تتركز في الغرب والجنوب الغربي من مدينة Cleveland ، حيث الكثافات السكانية المرتفعة والدخل الاقتصادي المنخفض .

وجدير بالذكر أن هناك العديد من الدراسات الأمريكية ، التي تناولت أثر العديد من العوامل البيئية على معدل الجريمة ، واعتمدت معظم الدراسات على تقسيم منطقة الدراسة على عدة أسس منها : " الكثافة السكانية ، معدل المواليد والوفيات ، ظروف المسكن والغذاء غيرها .

٢. المدرسة القانونية :

تعتمد هذه المدرسة على أن الجريمة Crime تقاس بمدى ضررها على المجتمع ، وبينت ضرورة اكتشاف الأسباب والعوامل التي أدت إلى الجريمة والعمل على علاجها ، ومن رواد هذه المدرسة " منتيسكو Montesquieu " وجان جاك روسو Jean Jacque Roseau والفيلسوف الإنجليزي جيريمي بنتام Jeremy Bentham .

وعلى الرغم من كثرة الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة التقليدية إلا أنه انبثق منها مدرسة جديدة أطلق عليها المدرسة التقليدية الجديدة ، والتي احتفظت بجوهر المدرسة التقليدية ، إلا أنها أدخلت مبدأ هامًا وهو الأخذ بعين الاعتبار العوامل النفسية والبيولوجية والاجتماعية للجناة .

٣. المدرسة الوضعية الإيطالية :

نمت هذه المدرسة عندما تبين أن الاعتماد على القانون فقط لا يمكنه الحد من الجريمة ، ويرجع إليها الفضل في دراسة الجريمة بأسلوب علمي ، ومن أشهر روادها الطبيب " سيرازلومبروزو C. Lombroso " الذي يربط بين الجريمة وبين الصفات الجسمانية للجاني ، وذلك في مؤلفة " الإنسان المجرم " ثم عاد مرة أخرى وأكد أن الصفات الجسمانية وحدها لا يمكن أن تدفع المجرم لارتكاب جريمته ما لم يتوفر لديه ميل لارتكابها .

وجدير بالذكر أن المدرسة الوضعية الإيطالية أخذت بمبدأ الحتمية ، وإن اختلفت في أشكالها ، فهناك فريق يؤكد على الخصائص الجسمانية وعلى رأسهم

لومبروزو ، بينما نجد فريق أخر يؤكد على الحتمية الاجتماعية في تفسير الجريمة ، وعلى رأسهم " جاروفالو Garovalo " .

٤. المدرسة الجغرافية :

معظم الدراسات تناولت صراحة أو تلميحًا أثر العوامل البيئية على الجريمة ، في بادئ الأمر اهتمت هذه الدراسات بأثر المناخ على نوعية وكمية الجرائم ، لذلك درس كتيليه Quetelet هذه العلاقة ، وأعتمد في دراسته على الإحصاءات الأمنية لفرنسا في الفترة ١٨٢٦– ١٨٣٠ ، وهنا لاحظ أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تزداد عددها في فصل الصيف ، بينما جرائم الاعتداء على الممتلكات تسود في فصل الشتاء .

- كما سار لاكاسان Lacassagne's على نهج كتيليه من حيث اعتماده على الإحصاءات الأمنية الفرنسية في الفترة ١٨٢٧ - ١٨٣٠ ، ومنها وجد أن أشهر أغسطس حدث فيه أكبر عدد من جرائم الاعتداء على الأشخاص ، بينما سجل في نفس الشهر أدنى عدد من جرائم الاعتداء على الممتلكات، أما بالنسبة لشهر ديسمبر نجد العكس ، حيث سجل فيه أكبر عدد من جرائم الممتلكات ، على حين كانت جرائم الاعتداء على الأشخاص أقل ما يمكن .
- وهناك دراسة قام بها جوري Guerry عام ١٨٣٣ عن الجرائم في فرنسا ، وتبين له أن هناك علاقة قوية بين البيئة والمناخ من ناحية وبين نوعية الجرائم ومعدلاتها ، ففي فصل الشتاء تكثر الجرائم ضد الأموال والممتلكات ، على حين ترتفع معدلات الجرائم ضد الأشخاص في فصل الصيف ، وفي نفس الوقت تناول أثر عوامل أخرى مثل الكثافة السكانية والمستوى التعليمي.
- كما وضع العالم الروسي برنس بيتر Prince Peter قانونًا يمكن من خلاله تحديد عدد جرائم القتل في أي شهر من شهور السنة ، اعتمادا على متوسط درجة الحرارة الخاصة بهذا الشهر ، ثم ضرب الناتج × (٧) ثم إضافة درجة الرطوبة النسبية ، ثم مضاعفة المجموع الكلي ، فيكون الناتج هو عدد جرائم القتل .

openkandil.com

- وفي سنة ١٩٠٤ قام دكستر Dexter بدارسة العلاقة بين المناخ وبين معدلات الجرائم في مدينتي نيويورك ودنفر ، وخلص إلى زيادة أعداد الجرائم عند انخفاض الضغط الجوي ، على حين تقل أعداد جرائم العنف عند زيادة وتكاثف السحب .
- ويلاحظ أن الاتجاه السائد لهذه المدرسة هو الاتجاه الحتمي ، ولكنه لم يستمر طويلاً لكثرة الجدل والنقاش حوله هذا من ناحية ، ولظهور المدرسة أو المنهج الأيكولوجي من ناحية أخرى .

ثالثاً : العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في جغرافية الجريمة

تعد البيئة الطبيعية بمكوناتها المختلفة ذات تأثير على من يعيش فيها ، فضلاً عن أن البيئة تتأثر بالأفراد الذين يعيشون في نطاقها ولا يمكن النظر إلى البيئة بمعزل عن الفرد ولا النظر إلى الفرد بمعزل عن البيئة فكل منهما يتأثر بالأخر ويؤثر فيه ، ويرى البعض أن العوامل البيئية الطبيعية مثل : المناخ والتربة والمكان وغيرها تؤثر على السلوك الإجرامي ، حيث أنها تؤثر على الحالة النفسية والمزاجية للإنسان ، ومن ثم يتأثر البناء الشخصي للفرد بصفة عامة ، وهناك الكثير من العوامل والمتغيرات البيئية التي تؤثر في حدوث الجريمة خاصة لدى الأحداث ، ومن أهمها :

١- التضاريس :

يتأثر جنوح الأحداث بطبيعة المكان من حيث تضاريسها كالمرتفعات والهضاب والجبال والسهول والوديان ، فالمناطق الجبلية والمرتفعة تجعل أمر الهروب من السلطات سهلاً مما يجعلها مكانا يأوي إليها الخارجين عن القانون والمجرمين العتاه ، والذين قد يؤثر وجودهم فيها على سلوك الأحداث الموج ودين عن طريق محاولة التشبه بهم .

٢- أثر المناخ على ظاهرة الإجرام :

يؤثر المناخ السائد من حيث الحرارة والبرودة والرطوبة على جناح الأحداث وانتشار الجريمة بصفة عامة ، ففي الصيف ترتفع نسبة الجرائم الضرب والإهانة كما أن

openkandil.com

ارتفاع الحرارة يؤثر على الأفراد من ذوي الحس المرهف و هذا ما يؤثر أيضاً على الجهاز العصبي لديهم ، فيثور لأتفه الأسباب ، كذلك أثبتت الدارسات أن ارتفاع نسبة الرطوبة والتقلبات الجوية وتعاقب الفصول كلها عوامل لها تأثير في حدوث أنواع معينة من الجرائم .

ولقد دأب الباحثون خلال دراستهم عن الجريمة محاولة البحث عن علاقة بين الجريمة وعناصر البيئة الطبيعية وشملت هذه العناصر البيئية والتضاريس والموقع والمناخ وحظي هذا الأخير بالكم الأكبر في أدبيات علم الجريمة التي سارت في هذا الاتجاه .

- **فارتفاع درجة الحرارة** يزيد من حيوية أجهزة لإنسان وحده طبعة كما يؤثر على القوى الجسمانية وتتحكم العاطفة في الإنسان ، ويؤدي ذلك إلى ازدياد نسبة جرائم العنف والجرائم الأخلاقية ، وأن ارتفاع نسبة جرائم الأموال في فصل الشتاء تجد تفسيرها في طول الليل وقصر النهار ففترة الليل طويلة ، وما أن السرقات تقع ليلاً لسهولة تنفيذها وسهولة اختفاء مرتكبيها وصعوبة التعرف عليهم في الظلام لذا تزداد النسبة هذه الجرائم ، علاوة على ذلك اتساع حاجات الإنسان وتعدد نفقاته وارتفاع نسبة البطالة يهيئ لارتكاب مثل هذه الجرائم.
- وفي **فصل الصيف** ترتفع نسبة جرائم الإيذاء من ضرب أو جرح نتيجة ازدحام الحدائق والمنتزهات والبلاجات بالناس مما يؤدي إلى الاحتكاك مما يصيب ذلك من جرائم العنف بل أن الشعور بالعطش يعزى الإنسان بالإقدام على تبادل المشروبات المسكرة فترتفع نسبة الجرائم الأخلاقية مع حلول فصل الربيع والصيف.
- قد أفادت بعض التقارير على أن حدوث الفيضانات في بعض المناطق وخاصة في مناطق شرق آسيا ترتفع فيها نسبة جرائم السرقة بنسبة حوالي ٣٠٪ من إجمالي الجرائم ، وهذا يعود إلى انشغال السكان وانتشار حالة من الفوضى ، فبالتالي تتيح فرصة لمرتكبي جرائم السرقة في ممارسة سرقاتهم.

- وأيضا ترتفع **جرائم السرقة** أثناء حدوث الأعاصير في المناطق التي تضربها ، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، مثل كاليفورنيا ولوس أنجلوس ، على شواطئ المحيط الهادئ ، فترتفع نسبة جرائم السرقة ويعود ذلك إلى هجرة السكان من منازلهم أثناء حدوث الإعصار
- أما بالنسبة لظاهرة الاختطاف حتى الآن لا يوجد سبب محدد لارتكاب مثل هذه الجرائم ومن هنا نستنتج أنه قد يكون عامل المناخ له أثر في ارتكاب الجرائم أو هو أحد العوامل المساعدة لارتكاب الجريمة.

٣- العلاقة بين الطقس والجريمة:

هناك علاقة قوية عن تأثير الطقس بوجه عام في ظاهرة الجريمة يمكن تفسير من زاوية اجتماعية ونفسية وطبيعية ، ويعتمد ذلك علي نمطين من التفسير وهما :

- **التفسير الاجتماعي** : ويلاحظ فيه أن الحر الشديد يدفع الناس إلى الخروج من منازلها فتزاد فرص الالتقاء والاحتكار بينهم ، وقد يصل هذا الاحتكار إلى مستوى الجريمة كما أن الحر الشديد يكون عادة في موسم الإجازات السنوية .
- وأما **التفسير الفسيولوجي** : فمقتضاه أن تقلبات الجو كثيراً ما يكون لها دخل في انقباض النفس أو انشراحها وأنها تؤثر على الوظائف العضوية كإفرازات الكبد والصفراء وحتى تؤثر بدورها على المزاج مما يجعله أكثر استعداداً للانفعال مما يجعله يأتي بتصرفات شاذة قد تصل إلى حد الجريمة ومن ثم نجد جرائم العدوان والاغتصاب والانتحار تتناسب تناسب طردياً مع درجة الحرارة فتزاد صيفاً ونقل شتاءً .

ومن ذلك يتضح أن دور الطقس في ظاهرة الجريمة هو دور غير مباشر ومحدود ولا يتعدى كونه عامل مساعد يعمل عن طريق تأثيره في عوامل أخرى كثيرة لها أثرها المباشر وغير المباشر على سلوك الفرد.

٤- أثر ارتفاع الحرارة في حدوث الجرائم :

العوامل المناخية أو الجوية لها تأثير كبير على السلوك الإجرامي عند الأفراد وهذه حقيقة لا يجادل فيها أحد وقد توصل إليها كافة الذين كتبوا أو بحثوا في علم الإجرام وخاصة لعوامل المناخ والجو تأثير بالنسبة للناحية الفسيولوجية للإنسان من حيث جهازه العصبي والنفسي .

فالاعتقاد يسود ومنذ زمن بعيد بوجود ارتباط وثيق بين درجة حرارة الجو وبين سلوك الفرد وأن جرائم الاعتداء على الأشخاص ترتفع نسبتها بشكل ملحوظ في الجو الحار وعموماً خلال فصل الصيف في حين ترتفع جرائم المال في أوقات الشتاء ، ففي فصل الصيف يطول النهار ويزداد احتكاك الناس بعضهم ببعض ومع وجود الجو الحار يصبح الإنسان أكثر انفعالاً ونزقاً ويزداد نشاطه الجسماني وبالتالي تقع الجريمة .

وفي النهاية فإننا نشير إلى أن التفسير الذي قيل بشأن السلوك الإجرامي وظاهرة الجريمة عموماً وعامل المناخ أو الجو ونوعية الجرائم المرتكبة هو على النحو التالي

- أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تزداد في الجو الحار وأوقات الصيف لأن الحرارة من شأنها أن تنبه نوعاً معيناً من النشاط لدى الإنسان بحيث يكون عواطفه مندفعة أكثر مما يؤدي به إلى ارتكاب أعمال العنف ، يضاف إلى هذا أن الناس في وقت الصيف الاعتداء .
- يزداد احتكاكهم ببعضهم البعض أكثر منه في الأوقات الأخرى خاصة وأن الناس تقضي فترة أطول خارج البيوت منها في المواسم الأخرى وخاصة فصل الشتاء ، والاحتكاك الزائد بين الناس وكثرة الاختلاط يؤدي إلى ارتكاب نوع معين من الجرائم خاصة جرائم العنف .

٥- أثر البرودة وانخفاض الحرارة في حدوث الجرائم :

في المناطق الباردة فيكون هم المرء فيها منصرفاً إلى إمداد الجسم بالدفء الذي ينقصه والاستعانة على ذلك بالوقود ، فيستهلك في سبيل ذلك النشاط الذي قد

ينصر إلى إيذاء الآخرين لو كان الظرف مغايراً ، وهذا ما يفسر قلة الحده في الانفعال والعاطفة بالمناطق الباردة وقلة القابلية في النفوس للاشتعال ، ويلقي الضوء بالتبعية على ظاهرة تغلب جرائم المال على غيرها ، لأن هذه الجرائم تقتضي في ارتكابها هدوءاً وتدبيراً يتعارض معها الانفعال ، وسيطرة على النفس ، وتهيئة حسابية للغاية والوسائل .

٦- أثر اعتدال المناخ والحرارة في حدوث الجرائم :

أما عن الجرائم الأخلاقية فقد وجد الباحثون في علم الإجراء أن نسبة هذه الجرائم تزيد في الأشهر المعتدلة من السنة أي في الجو المعتدل ، ومع هذا فإن هناك بعض الحالات الاستثنائية التي يمكن أن تكون نسبة جرائم الأخلاق في بعض أشهر الصيف أكثر منها من الأشهر الأخرى والتي يقال عنها أنها من ذوات الجو المعتدل ، ففي مصر سجلت الإحصاءات أن جرائم الآداب العامة والجرائم الأخلاقية تبلغ ذروتها في الربيع وبالذات في الفترة من فبراير إلى أبريل كما تكثر في نفس الفترة جرائم الإجهاض وقتل المواليد حديثاً .

٧- أثر الرطوبة في حدوث الجرائم :

ويعتقد بعض الباحثين والعلماء أن ارتفاع نسبة الرطوبة في الجو يصيب الأفراد بالخمول فتقل نسبة جرائم الاعتداء على الأشخاص عمداً ولكن تزيد نسبة جرائم القتل والإصابة خطأً .

٨- أثر الفيضانات والأعاصير في حدوث الجريمة :

قد أفادت بعض التقارير على أن حدوث الفيضانات في بعض المناطق وخاصة في مناطق شرق آسيا ترتفع فيها نسبة جرائم السرقة بنسبة حوالي ٣٠٪ من إجمالي الجرائم ، وهذا يعود إلى انشغال السكان وانتشار حالة من الفوضى ، فبالتالي تتيح فرصة لمرتكبي جرائم السرقة في ممارسة سرقاتهم .

أيضاً ترتفع جرائم السرقة أثناء حدوث الأعاصير في المناطق التي تضربها ، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، مثل : كاليفورنيا ولوس أنجلوس ، وعلى

شواطىء المحيط الهادىء فترتفع نسبة جرائم السرقة ويعود ذلك إلى هجرة السكان من منازلهم أثناء حدوث الإعصار ، فبالتالي تكون فرصة لتنفيذ جرائمهم ليلاً .

وتقلبات الطقس فإنها قد تؤثر في الوظائف العضوية كإفرازات الكبد والصفراء التي تؤثر في المزاج وفي السلوك مما تدفع الإنسان لارتكاب الجريمة .

٩- التفسير العلمي للصلة بين المناخ والظاهرة الاجرامية :

اختلف علماء الإجرام في تفسير الصلة بين المناخ الظاهرة الإجرامية ، وتعددت النظريات في هذا الشأن إلى ثلاثة : النظرية الطبيعية ، والنظرية الاجتماعية ، والنظرية العضوية النفسية .

أ- النظرية الطبيعية :

يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الصلة بين المناخ والظاهرة الإجرامية صلة مباشرة ، فارتفاع درجة حرارة الجو تزيد من حيوية الإنسان ونشاطه ، فيصبح أكثر قابلية للإثارة والاندفاع ، ولذلك فكثيرا ما يندفع الإفراد إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الاعتداء على العرض .

ويفسر " **فيري** " ذلك بأن ارتفاع درجة الحرارة يمد الجسم بقدر كبير من الطاقة الحرارية الناتجة عن تناول الغذاء ، وبذلك تفيض عن حاجة الجسم قوي وطاقات لا حاجة به إليها ، وهذا الفائض يمكن أن يدفع الفرد إلى ارتكاب جرائم العنف .

أما بالنسبة لتأثير الضوء الظاهرة الإجرامية ، فقد رأي أنصار هذه النظرية أن جرائم الاعتداء على الأموال وخاصة السرقة ترتفع نسبتها في فصل الشتاء حيث يمتاز بليل طويل ونهار قصير مما يسهل ارتكاب هذه الجرائم في جنح الظلام فيزداد بذلك معدل ارتكابها ، وعلى العكس من ذلك ، فان هذه الجرائم تنخفض نسبة ارتكابها في فصل الصيف حيث يمتاز بنهار طويل وليل قصير مما يصعب ارتكاب هذه الجرائم ، فيقل تبعا لذلك معدل ارتكابها

ونخلص من ذلك أنه وفقا لمنطق هذه النظرية فان ارتفاع درجة حرارة الجو في الصيف يزيد من نسبة ارتكاب جرائم العنف والعرض وان ظلام ليل الشتاء وطوله يزيد من معدل ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال .

ب- النظرية الاجتماعية :

تذهب هذه النظرية إلى أن التغييرات المناخية لا تباشر تأثيرا مباشرا على ظاهرة الجريمة ، وإنما تتوسط بينهما عوامل أخرى اجتماعية ، فارتفاع درجة الحرارة صيفا يدفع الناس إلى خارج بيوتهم فتزداد فرص الالتقاء ، والاحتكاك بينهم في الأماكن العامة الحدائق مما تتهيأ معه الظروف متزايدة للخلاف والتشاجر قد تنتهي إلى ارتكاب جرائم العنف ، فضلا عن أن الصيف هو موسم الإجازات السنوية تتعطل فيه طاقات الشخص التى كانت موجهة إلى العمل ، فيتجه الى تفريغها في ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص ، كذلك فان ارتفاع درجة حرارة الجو في فصل الصيف يولد لدى الإنسان شعورا بالعطش يدفعه إلى تناول الخمور التي تدفع بمن يفرط فيها إلى ارتكاب جرائم العنف .

وبالنسبة لجرائم الاعتداء على الأموال ، فان أنصار هذه النظرية يفسرون ارتفاع نسبتها في فصل الشتاء بان مطالب الناس واحتياجاتهم إلى الغذاء والكساء والمسكن والدفء ، وهذه الحاجات قد لا يستطيع الإنسان إشباعها إلا عن طريق الاعتداء على أموال الغير ، ويضيف أنصار هذه النظرية أن فصل الشتاء هو فصل الركود الاقتصادي في بعض المناطق ، مما يؤدي إلى انتشار البطالة فتكون بذلك دافعا إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال .

ت- النظرية العضوية النفسية :

يرى أنصار هذه النظرية أن الصلة بين التغيرات الجوية وبين ظاهرة الإجرام صلة غير مباشرة ، تجد تفسيرها فيما تحدثه هذه التغيرات من تأثير في أداء أعضاء الجسم لوظائفها وفي الحالة النفسية للإنسان ، وقد انصب تفسير هذه النظرية ،

بصفة أساسية على جرائم الاعتداء على العرض ، التي تبلغ ذروتها في فصل الربيع ، بعد أن أخفقت النظريتين السابقتين في إيجاد تفسير لهذه النظرية .

ومما سبق يتبين أن كل نظرية من النظريات السابقة قد نجحت في إعطاء تفسير لبعض أنواع من الجرائم دون البعض الأخر ، لذا فان التفسير الصحيح لصلة العوامل المناخية بالظاهرة الاجرامية هو التفسير الشامل الذي انتهت إليه النظريات الثلاثة مجتمعة .

رابعاً : العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة في جغرافية الجريمة

تتعدد العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة في جغرافية الجريمة وذات العلاقة الوثيقة بها ومنها :

١- العلاقة بين المستوى الحضاري والظاهرة الإجرامية :

يعد المحيط الحضاري من العوامل الخارجية التي تلعب دوراً هاماً في توجيه السلوك الإجرامي للأفراد الذين يعيشون فيه وتمر المجتمعات البشرية بمراحل حضارية متعاونة مما يؤدي إلى اختلاف واضح في نوعية وكمية الأفعال التي تشكل جرائم ، وهذا يؤكد لنا حقيقة أن لكل مجتمع إنساني ولكل عصر ولكل حضارة معتقداتها وأفكارها وتقاليدها وعاداتها الخاصة وجرائمها الخاصة بها .

ولقد اهتم العلماء والباحثون منذ أمد طويل بالعلاقة بين الظاهرة الإجرامية ومستوى الحضارة أو المدينة ، فقرر " **لومبروزو** " أن التقدم الحضاري ينشأ حاجات جديدة ويصحبه سهولة إثارة المشاعر مما يؤدي إلى تزايد معدلات الإجرام ويقرر " **ينسيفورو** " " Nicefaro " أن الحضارة تحول صورة الإجرام ولا تقضي عليه ، فهي تحول إجرام العنف إلى إجرام الحيلة والدهاء أي من جرائم الدم إلى جرائم المال.

وأكد على أن الحضارة المادية لا يواكبها دائما تقدم ملحوظ في الحضارة الخلقية أو السياسية أو الاجتماعية كما أن التطورات السياسية أو الاجتماعية في حياة الشعوب تحدث تأثيرها في الظاهرة الإجرامية وتشير الأبحاث والدراسات إلى

وجود علاقة طردية بين الظاهرة الإجرامية والتقدم الحضاري ، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع مستوى المدينة يرفع مستوى المعيشة فتزيد مغريات الحياة .

٢- أثر الريف والمدينة في الظاهرة الإجرامية:

يرتبط بالتوزيع الجغرافي للجريمة ومدى تأثيره العوامل الحضارية على السلوك الإجرامي ما لاحظه الباحثون من ارتفاع نسبة الإجرام في المدن مقارنة بنسبة الإجرام في الريف سواء أكان ذلك في الكم أو النوع فالجريمة تزداد في المدن الكبرى عنها في المدن الصغرى ووضعت الأمم المتحدة فقد وضعت ثلاث معايير يصلح كل منها كأساس للتفرقة بين الريف والمدينة :

- **المعيار الأول** : يعتمد على التنظيمات المدنية التي تشمل الحكومة ومؤسسات الدولة ونسبة السكان العاملين في الزراعة .
- أما **المعيار الثاني** : يقوم على أساس التصنيف الإداري .
- وأخيراً **المعيار الثالث** : يعتمد على حجم المجتمع البشري .

والتفسير التقليدي لزيادة نسبة الجريمة في المدينة عنها في القرية يعتمد على ظروف الحياة بين المدن والريف ، فتكثر جرائم الأموال والتزوير والآداب العامة والجرائم السياسية وجرائم المرور وغيرها في المدن ، ومما لا شك فيه أن المدن نجد فيها العديد من محترفي الإجرام وكذلك فإن تقدم العلم قد يساعد المجرم إلى حد ما على استخدام الوسائل العلمية الحديثة في ارتكاب الجريمة والمجرم يفضل ارتكابي جرائمه في المدن ، بسبب التفكك الاجتماعي في المجتمعات الحضارية وعدم الاستقرار وضعف الروابط الاجتماعية والأسرية والشخصية واختلاف المعتقدات والثقافية وضخامة أبنيتها وكبر مساحتها وتوفر نوعاً من الأمان والسرية والاطمئنان للمجرمين في الاحتفاء فيها .

علاوة على ذلك وجود فرص للانحراف كأماكن اللهو والتسلية ورفقاء السوء بعكس حياة الريف بما تعرضه من احترام وتقدير للآخرين للتكامل الاجتماعي وقوة تماسك الأسرة بأفرادها وسهولة الحياة وقلة عدد السكان فالفرد

openkandil.com

في الريف تحكمه عادات وتقاليد لذا نجد الجرائم والتي ترتكب في الريف من جرائم عنف من ضرب وجرح وإيذاء وجرائم والثأر كالقتل والحريق وإتلاف المزروعات أو تسميم المواشي والدواب وجرائم السرقات ، وذلك يعود لأسباب منها أنه يعود عليه وكسب أكبر ، وان المدينة تهيئ له إقامة أنسب من الإقامة في الريف ويحد المجرم في المدينة الحياة الاجتماعية المستترة التي من المستحيل أن توجد في الريف .

٣- الكثافة السكانية وأثرها في توطن الجريمة

تعتبر الكثافة السكانية من أهم المشكلات التي تواجه المدن حيث تعتبر من المخاطر التي تحيط بالخدمات حيث يزداد الضغط على الخدمات التعليمية والصحية وشبكات الصرف الصحي والطرق والمواصلات والكثافة السكانية تعني العلاقة بين السكان والمساحة التي يقيم عليها السكان .

تعتبر الكثافة السكانية من أهم المعايير التي تراعيها وتهتم بها الدول عند القيام بعمليات التنبؤات المستقبلية ، ومن أهم المشكلات التي يمكن أن تدرسها الكثافة السكانية مشكلة الجريمة حيث أن الكثافة السكانية تؤدي إلى التزاحم والتقارب مما يولد العديد من الجرائم والنزاعات العائلية ويؤثر كذلك شكل المباني وطرق التصميم حيث أن حالة المبنى وعدد الطوابق قد يشجع على المهاجمة والسرقة.

٤- العلاقة بين الكثافة السكانية ومعدلات الجريمة

تتعدد الدراسات التي تهتم بدراسة العلاقة بين الكثافة السكانية والجريمة ومن هذه الدراسات ما تم من دراسة لأكثر من ١٠٠ منطقة حضرية في العلم (المنطقة الحضرية تعني وجود مدينة محاطة بالعديد من الضواحي التي تعتمد عليها في الخدمات التعليمية الخدماتية) وقد تم تقسيم تلك المناطق الحضرية إلى أربع تجمعات سكانية حسب عدد السكان وكانت على النحو التالي :

- **الفئة الأولى** : ويزيد عدد سكانها عن ١٥ مليون وتضم ستة مدن على مستوى العالم
- **الفئة الثانية** : و يتباين عدد سكانها ما بين ١٠- ١٥ مليون وتضم تسعة مدن على مستوى العالم
- **الفئة الثالثة** : و يتباين فيها عدد السكان ما بين ٥- ١٠ مليون وتضم حوالي ١٨ مدينة عالمياً .
- **الفئة الرابعة** : و يتباين فيها السكان ما بين ٢٥ مليون نسمة وتضم ١٧ مدينة على المستوى العالمي

وتتوزع تلك المدن على ما يقارب ٤٥ دولة حول العالم ، وكان الهدف من الدراسة محاولة التعرف على طبيعة الحياة في هذه المدن وكان السؤال المركزي للدراسة معرفة مدى مستوى الأمن من خلال معرفة معدل حالات القتل في هذه المدن خلال العام بالنسبة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة .

أما المدن الأقل خطورة حسب الترتيب فهي المدن التي يصل معدل القتل فيها إلى ١.٥حالة /١٠٠٠٠٠ نسمة ، ومن الملاحظة للنتائج أن من المدن التي تأتي في المرتبة الأولى في مستوى الجريمة مدينتين عربيتين ومن دولة واحدة هي مصر حيث جاءت **مدينة القاهرة** بمعدل جرائم قتل ٥٦.٤٪ ، **والإسكندرية** بمعدل ٤٩.٣٪ على التوالي .

وتشير بعض الدراسات إلى أن الجريمة في مصر تتجه نحو الانخفاض بشكل ملحوظ حيث تناقصت من حالة ٦١٢٦ عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٢٠٨٠ جناية عام ١٩٨٠ بمعدل يصل إلى ٦٦٪ ولا يعني ذلك أن الجرائم في مصر تتجه نحو الانخفاض بشكل تام حيث أن هناك العديد من السنوات التي ترتفع فيها المعدلات عن الأرقام السابقة حيث ترتبط الجريمة بالظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تعيشها الدولة .

وتشير الدراسة السابقة إلى أن الصعيد المصري يشارك بحوالي ٣٥.٥٪ من عدد السكان حيث أنة يحتوي ١٤.٥ مليون نسمة ويشارك بحوالي ٨٥١ جريمة من الجرائم في مصر بنسبة ٤١.٣٪ من أجمالي الجرائم منها حوالي ٥٦٤ جانية قتل بمعدل ٦١.٧٪ من جرائم القتل في مصر عام ١٩٨٠ ومنها حوالي ١٨٢ جناية قتل على نطاق الثأر بمعدل ٨١.٣٪ من جرائم القتل في الصعيد ويأتي القتل على نطاق الشرف في المرتبة الثانية .

٥- التباين في الجريمة بين المدينة والريف

الجريمة لا تعرف حدود ولا يوجد مكان علي سطح الأرض يخلو من جريمة ولكن يتباين تلك الجرائم من مكان لأخر وتختلف طبيعة كل جريمة عن غيرها من الجرائم حسب المكان والظروف الاقتصادية وفي المدينة الواحدة تختلف الجريمة الواحدة حسب الإحياء وشدة التزاحم مما يؤثر علي توطن الجريمة ومن خلال إحدى الدراسات حول المقارنة بين المدينة والريف في التعامل مع الجريمة تبين أن الجريمة في المدينة زادت في المدن الرئيسية العشرة من عام ١٩٦٠ /١٩٧٦ حيث زادت من ٣٧٪ إلي ٥٩٪ وترجع تلك الزيادة إلي بعض العوامل السياسية والاقتصادية والهجرة من الريف إلي المدينة أما في الريف ففي الفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ ارتفعت المعدلات من ٥٣٪ إلي ٦٠٪ حيث زادت معدلات الهجرة من الريف إلي الدول العربية والعودة بمجموعة من العادات والتقاليد الجديدة .

ومن خلال الدراسة التي قام بها العالم **هنري** عن الجريمة في المناطق الفقيرة تبين أن المناطق الصناعية تسجل أعلى نسبة من الجرائم حيث أنه من أصل سبعة أقسام شرطة فأن قسمين يعالجان ما يقارب ثلثين الحالات الإجرامية بمعنى أن الجريمة تتوطن في بعض الأحياء عن غيرها ، كما قام العالم **فرانكان** عام ١٩٧٣م بدراسة لحي هارلم والذي يقيم فيه الزنوج في أحد أحياء نيويورك وقام بدراسة الخصائص السكانية مثل التركيب العمري والتزاحم بين السكان ومعدلات المواليد والوفيات ووجد أن هناك فروق بين الحي والأحياء المجاورة .

ومن المدن التي شكلت أكبر نسبة في معدلات الجريمة مدينة الجيزة في مصر حيث ساهمت بحوالي ٣٨٪ من جرائم الصعيد حيث تعتبر أكثر مدن الصعيد سكانا بسبب الهجرة ، وهذا يخالف طبيعة الأرياف في باقي دول العالم حيث ترتفع في المدن وتقل في الريف .

- كما أنه يلاحظ في **الإمارات العربية المتحدة** أن نمط المسكن المسمي بالشعبيات والتي مشيدة من طابق واحد ساهم في زيادة جريمة السرقة حيث شكل طبيعة المسكن دافع السرقة كما أن طبيعة البناء والتخطيط يساهم في توطن الجريمة مثل حي الباطنية في القاهرة الذي ساهم في تزاحم السكان وتلاصق المباني في توطن جريمة المخدرات بشكل واضح .
- كما أن طبيعة مساكن الريف يقلل من عمليات السرقة بسبب طبيعة الترابط السكاني لكن تزداد في الريف جرائم القتل خاصة في الصيف بسبب الغطاء النباتي.
- كما أن هناك تباين بين الريف والمدينة في الجريمة التي ترتكبها المرأة حيث أن العديد من الدراسات توضح أن للمرأة الريفية نوع من الجرائم تتوافق والعادات والتقاليد المتبعة وتختلف عن الجرائم التي ترتكبه المرأة الحضرية أو المدنية ومن دلائل الدراسة أن الجريمة النسائية في المدينة الفرنسية يفوق الجريمة النسائية في الريف والسبب هو أن العادات والتقاليد والحرية التي تتمتع بها المرأة الريفية أقل من المرأة المدنية ، ويعود السبب إلى أن طبيعة المسكن والتزاحم السكاني والنظام السائد في المدينة من عدم تدخل الجيران في بعضهم البعض ومن الدراسة تبين أن الجريمة التي ترتكبها النساء في المدينة أكثر من الريف في الكثير من المدن الكبرى .
- أما **هولندا** فبلغت نسبة النساء المجرمات من إجمالي المجرمين في المدينة ١٢٪ في حين أنها لم تزد في الريف عن ٤٪ فقط ، وهذا يدلل على أن هناك اختلاف بين المدينة والقرية في الجريمة المطلقة وتباين بين الرجال والنساء أنفسهن ، وفي إحدى

obeikandl.com

الدراسات حول الجريمة في فرنسا تبين أن الجرائم الاخلاقية تنتشر بشكل كبير جداً في الريف مقارنة مع المدينة ، ويرجع ذلك إلى أن الظروف السكنية ودرجة التزاحم في المنازل الريفية .

٦- أثر العشوائيات على معدلات الجريمة

تعتبر العشوائيات من أهم التحديات التي تواجه الدول حالياً حيث تنمو تلك الأحياء بجانب لمدن الكبرى بشكل كبير وسريع مما يشكل خطراً أمنياً عيها وقد ساهمت العديد من العوامل في ظهور العشوائيات من ها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية حث أن نقص الخدمات يدفع المواطن للهروب نحو المدينة وللبحث عن فرصة عمل ، وفي القاهرة يبلغ عدد العشوائيات ١٠٣٤ منطقة وفي الغالب فإن معظمها محروم من الخدمات الأساسية لأنها خارج التطوير ويسكن في العشوائيات في القاهرة وحدها حوالي ١٢.٦ مليون نسمة ويشكلوا نسبة ٤٦٪ من جملة السكان كما يشكلوا نسبة ٣٤٪ من سكان مدينة دمشق .

وتعتبر **المناطق العشوائية** من أكثر المناطق جذباً للجريمة حيث توفر الغطاء الأمني حيث يسهل عمليات الاختباء والهرب بين الشوارع الضيقة ، كما أن طبيعة المنطقة وشعور السكان بالتهميش من قبل الدولة يولد لديهم سلوك إجرامي نحو تدمير الممتلكات العامة والخاصة .

وفي **مدينة الرياض** التي تعتبر من أهم المدن السعودية كما تعتبر العاصمة السياسية وقد تميزت بوجود المدينة القديمة إلى جانب المدينة الحديثة والتي تطورت بشكل كبير جداً حيث كان عدد السكان لا يتجاوز ٣٠ ألف نسمة عام ١٩٣٢م ، ومع الوقت أصبح عدد السكان يقترب من ٣ مليون نسمة ويتوزعون على مساحة تنظيمية تبلغ حوالي ١٧٨٢كم يشكل العمران منها ٨٠٪ و مع الزيادة السكانية والتي يشكل المهاجرين من المدن المجاورة أو من الدول العربية الأجنبية بدأت العديد من المشكلات بالظهور بسبب التعدد الثقافي وقلة الوازع الديني ما أن شكل

المباني ونظام السكن الحديث وظهور الشقق السكنية الحديثة مكن من انتشار العديد من الجرائم .

ومما سبق يتبين أن النمو السكاني لمدينة الرياض يأخذ في الزيادة بشكل كبير جداً حيث أن معدل النمو العام يصل إلى ٨٪ حيث يشكل السعوديين نسبة ٥.٥٪ وهي من النسب المرتفعة ولذلك ترتفع معها نسب الجريمة حيث وجد أن معدل الجريمة في كل من الرياض وجدة يساهم بحوالي ١٧.١ ، ٢٥.٥ على التوالي وهذا يؤكد على العلاقة الطرديه بين الزيادة السكانية والجريمة .

خامسا : العوامل الاقتصادية المؤثرة في جغرافية الجريمة:

تعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل الهامة في الجريمة حيث أن التغير في الدخل والتحولات الاقتصادية والاجتماعية سواء بالسلب أو الإيجاب لها العديد من لانعكاسات كماً ونوعاً حيث يؤدي الانتعاش أو الكساد الاقتصادي إلى تغير كبير في مستويات الإجرام العام ، ومن الجرائم التي ترتبط بالمستويات المرتفعة من الدخل الجرائم الأخلاقية .

١- علاقة التطور الاقتصادي بالظاهرة الإجرامية:

يختلف الإجرام كما ونوعا حسب درجة التطور الاقتصادي ، وما إذا كان اقتصادا زراعيا أم صناعيا ففي المجتمع الاقتصادي الزراعي يتميز الإجرام فيه بأنه قليل نسبيا نظرا لطابع الهدوء الذي يسوده وبسبب ظروف الحياة الصعبة والقاسية فيه فتكثر جرائم القتل والجرح والضرب والحريق العمد ، والإتلاف والسرقة بالعنف والإكراه.

أما في المجتمع الاقتصادي والصناعي فتزداد فيه نسبة الإجرام بسبب كثرة النشاط والحركة والتي يترتب عليه تعقد الحياة وتشابك العلاقات بين أفرداه ويأخذ الإجرام في هذا المجتمع طابع الحيلة والدهاء ، فتكثر فيه جرائم النصب وخيانة الأمانة ، والسرقة ، والتزوير والرشوة ، وهذا يؤذى إلى ظهور عدة مشاكل منها عدم التكيف الاجتماعي بين المقيمين في المناطق الصناعية ، مما قد يدفعهم

إلى إنتاج السلوك الإجرامي فتكثر جرائم الاعتداء على الأشخاص ، وجرائم الشرف ، والشعور بحالة من انعدام الأمن الاقتصادي فتبرز جرائم التسول والسرقات .

ويفسر ذلك بأن الأزمات الاقتصادية تحرم فجأة فئة معينة من الأشخاص من ثرواتهم وغناهم وتحولهم إلى فقراء مما يؤدى إلى دفع أفراد هذه المجموعة إلى ارتكاب الجرائم أو بصفة خاصة جرائم السرقة ، والتشرد ، والتسول والاحتيال ، وقد يدفعهم الجوع إلى ارتكاب جرائم التمرد والجرح والضرب.

وقد أكدت نتائج الأبحاث حديثا في كل مكان من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إذ أنه طبقا لهذه الأبحاث ينخفض عدد الجرائم وبصفة خاصة السرقة في وقت الأزمات الاقتصادية ، والحقيقة أن هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي أكدت العلاقة بين الفقر وانخفاض مستوى الدخل والجريمة ، منها دراسة للعالم الإيطالي (دي فيرس) والتي شملت إيطاليا وانجلترا و أيرلندا واستراليا ، وبعض النتائج تقول أن هناك علاقة إيجابية بين الفقر والجريمة ويعني استبعاد الفقر تماما من عوامل الإجرام ولكن هذا لا يتنافى مع الواقع إذا لا يوجد علاقة بين الجريمة والفقر.

وقد يكون الفقر عامل مساعد لدى الفرد الذي لديه من الأصل استعداد إجرام والحقيقة أن الفقر قد يكون دافعا للجريمة ، كما أن الغني أيضا قد يكون بدوره دافعا للجريمة.

ومما سبق يظهر أن للفقر أثر غير مباشر على الظاهرة الإجرامية فالفقر تصحبه آثار شخصية واجتماعية ولذلك يجب الاهتمام بالجانب الاقتصادي للدولة وتحسين دخول الأفراد وخلق فرص العمل المناسبة حتى يتجنب كثير من الجرائم فالعامل الاقتصادي مهم في الحد من معدلات الجريمة.

٢- أثر البطالة في الظاهر الإجرامية:

هناك دراسات تطبيقية حديثة أجريت في أوربا وأمريكا لدراسة العلاقة بين البطالة والجريمة ، فالبطالة تؤدى إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والمادي في حياة الفرد ، ومن ثم يتجه إلى الجريمة لمواجهة المتطلبات اليومية للحياة له ولأسرته ، والمجرم العامل العاطل يسيطر على علاقته بالمجتمع والآخرين شعور بالإحباط والفشل ونقل مقاومته فيسقط تدريجيا إلى قاع الجريمة بصورة مستمرة ولاسيما إذا لجأ لتعاطي المخدرات ، وللبطالة آثار سلبية عديدة اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية تظهر على الفرد وعلى المجتمع ، وقد تؤدى هذه الآثار منفردة أو مجتمعة إلى السلوك الإجرامي.

سادساً : العوامل الاجتماعية المؤثرة في جغرافية الجريمة:

ترتبط العديد من الجرائم بالتفكك الأسري حيث تقل رعاية الآباء ويغيب الرقيب عن الأسرة سواء بسبب حالات الطلاق أو العنف الأسري أو العمل المتواصل من الأب والأم وترك الأسرة بدون رقابة ومن أهم الجرائم المرتبطة بالعوامل الاجتماعية الجرائم الأخلاقية والمخدرات والسرقة المرتبطة بها ونم الدراسات التي تتحدث عن العلاقة بين الجريمة والعلاقات الاجتماعية دراسة " **هرشفيلد** " حيث طالب بأن يتم التركيز على العلاقة الاجتماعية والتماسك من أجل التقليل من مستويات الجريمة.

و تتضمن العوامل الاجتماعية الوسط الاجتماعي المحيط بالفرد منذ ميلاده وحتى لحظة ارتكاب الجريمة وهناك مؤثرات تؤثر في السلوك الإنساني ، وهي البيئة الأسرية والمدرسة والأصدقاء علي النحو التالي :

١- الأسرة

هي وسط اجتماعي مفروض على الفرد وخاصة في مرحلة ميلاده وطفولته فالأسرة هي أول وسط اجتماعي ينشأ منه الطفل وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه تجاه المجتمع ، وهذا يعتمد على الأسرة إذا كانت متماسكة أم مفككه

، وقد ولت الإحصائيات التي أجراها بعض المتخصصين أن نسبة كبيرة من أحداث المجرمين تنتمي إلى أسر مفككة اجتماعيا ، وتعلب الأخلاق والقيم السائدة في الأسرة دوراً كبيراً في تصرفات الطفل أما إذا كانت الأسرة تسود فيها القيم غير السليمة فإن الأسرة تكون فاسدة ، كما تتأثر شخصية الطفل بعدد أفراد الأسرة وعلاقة الوالدين بالأبناء وعلاقة الأبناء بعضهم ببعض.

٢- المسكن

يتأثر اختيار المسكن إلى حد كبير بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لرب الأسرة ، فوجود السكن في حي ذي مستوى رفيع واحتواؤه على عدد كاف من الأماكن لأفراد الأسرة ودخل مرتفع للأسرة ، أما عندما يكون الدخل منخفضا فتضطر الأسرة إلى الإقامة في حي متواضع ومسكن يتناسب وهذا الدخل المنخفض ويكون في الغالب صغير المساحة ردئ الإضاءة والتهوية ويكون فيه كل أفراد الأسرة ، وغير ذلك فإن مثل هذا الظروف في هذا المسكن يؤدي إلى الاعتياد على الهرب منه ، وقضاء أغلب الوقت خارجه والانخراط في جماعات تكون في الغالب ذات ميول إجرامية أو الانزلاق نحو الجرائم الأخلاقية بسبب الازدحام الشديد بين سكان الحي.

٣- المدرسة

يكون الوسط عرضيا إذا كان تواجد الشخص منه محدودا بفترة زمنية معينة كالمدرسة وهذا الوسط لا يدفع إلى الإجرام فالمدرسة تربي وتثقف وهي الوسط الاجتماعي الأول الذي يواجه الطفل من فشل الطفل في الدراسة أو نجاحه فيوقف على المعاملة فلا يستطيع التكيف مع وسط يكون فيه المعاملة سيئة فتبدوا عليه الفشل في شكل الهروب من المدرسة أو عدم الانتظام في الحضور ، وقد ذلت الإحصائيات التي أجراها الباحثون في أبحاثهم أن أغلب الأحداث المجرمين كانوا مصابين بعدم التكيف مع المجتمع والمدرسة.

٤- العمل

ويسمى بالوسط المختار لأن الشخص يذهب أليه بإرادته ويلجأ إليه بنفسه وعلاقة العمل بالظاهرة الإجرامية قد تكون غير مباشرة لأن عمل الشخص هو الذي يحدد مستواه الاقتصادي وعليه يتوقف مقدار الدخل للفرد فكلما كان الدخل منخفضا أو معدوما يسبب البطالة أثر ذلك في سلوك الشخص وربما قد يدفعه إلى الإجرام ، وقد يكون العمل مصدرا مباشراً للإجرام حينما يخلق ظروفا لارتكاب الأفعال الإجرامية ، ولقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة إجرام رجال الإعمال أو ذوى الياقات البيضاء ظروف أعمالهم تسهل ارتكاب الجرائم.

٥- الأصدقاء

اختيار الإنسان لأصدقائه يفضل أن تكون متقاربة في السن وتتفق معه في الميول والاتجاهات فكل منهم يؤثر في تكوين شخصيته الأخر بدرجات متفاوتة فإذا سادت الجماعة مبادئ وتقاليد سليمة انعكس ذلك على سلوكهم فيصدر عنهم السلوك السليم أما إذا كانت ظروفهم سيئة داخل مجتمعات الأسرة والمدرسة والعمل ولم يتكيفوا مع هذه المجتمعات تكونت منهم عصبة إجرامية .

سابعاً : العوامل الثقافية المؤثرة في جغرافية الجريمة :

يقصد بالثقافة مجموعة القيم التي يتشكل على أساسها الضمير الفردي والجماعي في المجتمع وسنعرض العوامل الثنائية المؤثرة في انتشار الجريمة.

١- التعليم والظاهرة الإجرامية:

أن معيار التمييز بين المتعلم وغير المتعلم في مجال دراسات علم الإجرام هو الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم قد يؤثر على حجم الظاهرة الإجرامية كما قد يؤثر على شكل هذه الظاهرة ، وقد ينتج أن هناك علاقة عكسية بين التعليم أو الظاهرة الإجرامية ، وهناك دراسات خلصت على عدم وجود أية علاقة بين التعليم والظاهرة الإجرامية ، وأن الجهل ليس معناه الشر المطلق وانعدام الأخلاق كما أن

العلم ليس معناه الفضيلة فيوجد بين المتعلمين مجرمون كما يوجد بين الجهلاء فضلاء.

٢- العادات والتقاليد والظاهرة الإجرامية

أن العادات والتقاليد التي تسود والجماعة تنعكس بآثارها على ظاهرة الإجرام منها وتظهر تلك العلاقة بوضوح من خلال المظاهر المختلفة التي تتخذها الجماعة في احتفالها بأعيادها فذلك يشترك الشعب كله مما يؤدي إلى أن يشعر الفرد بروح الجماعة وقلة الشعور بالفردية ، وهذا الشعور يجعله ينأى بتصرفات قد لا يستطيع الإتيان بها بمفرده فتكثر بذلك وجرائم الإهانة والاعتداء على الأشخاص وخاصة أبناء الريف الذي ينزحون إلى المدن في تلك المناسبات

٣- وسائل الإعلام والظاهرة الإجرامية:

تتنوع وسائل الإعلام من مرئية ومسموعة ومقروءة وتعتبر هذه الوسائل بنوعها من أهم مصادر الثقافة ولها أثر في تكوين ثقافة المجتمع فمن المتصور أو المتوقع وجود علاقة بينها وبين الظاهرة الإجرامية ، أثر الصحافة على الإجرام أن أخبار الجرائم تنتشر في غالبية الصحف بين الشبان والعاطلين عن العمل والمراهقين والصغار فقد تضاربت الآراء حول أثرها على الظاهرة الإجرامية.

وأن قراءة الروايات والقصص على الإجرام والتي تصور أساليب المجرمين في تنفيذ أغراضهم الإجرامية وخاصة القصص البوليسية والضعف وهذه الروايات لها أثر سلبي على عقل العقل خاصة الشبان وخاصة محدودي الثقافة منهم فيدفعهم للقيام بالعمليات الإجرامية وأيضا السينما والتلفاز له أثر على الإجرام وذلك من خلال عرض أفلام العنف والشر والمغامرات على شاشات السينما والتلفزيون وتكراراها وعدم وجود رقابة وجمهورها معظمهم من الشبان مما يدفعهم إلى الانحراف وتقليد ما يشاهدونه.

٤- **الدين والظاهرة الإجرامية**

الدين بمعناه العام مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي أوجدها الله عز وجل ونزلها بالديانات السماوية الثلاثة هذه الديانات تدعو إلى الخير وتنتهي عن الشر ولهذا فإن للدين بصورة الثلاثة أثراً لا ينكر على الظاهرة الإجرامية وذلك عن طريق الابتعاد عن الأفعال الإجرامية.

وبما أن العقيدة الدينية في المقام الأول علاقة ما بين الإنسان وربه وقام العديد من العلماء بدراسة العلاقة بين الدين وعلاقة الدين بالإجرام ولكن أبحاثهم انتهت إلى نتائج متناقضة والحقيقة التي يجب أن نسلم بها أن الوازع الديني الحقيقي يؤدي إلى ظاهرة الروح والنفس ويبعد الإنسان عن ارتكاب الرذائل ويصون لسانه من الانزلاق نحو الجريمة.

ثامناً : العوامل التي ساعدت علي انتشار الجريمة المنظمة على مستوى العالم :

تنتشر الجريمة المنظمة في العديد من دول العالم علي النحو التالي :

١- **انتشار الجريمة المنظمة في ايطاليا :**

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ظهرت في إيطاليا عصابات كونها الألباب المهاجرون الذين هربوا من وجهة الغزو العثماني (تركي فقد تركزت هذه الجماعات المسلحة في صقليا وكالبري وفرضت سيطرتها على أهالي تلك الجزر وكانت ذات طابع دموي عسكري وفي القرن التاسع عشر استعان الإقطاعيون والنبلاء بهذه العصابات الاجرامية في السيطرة على المزارعين ، وبعد انهيار النظام الحكومي هناك تمكنت هذه الجماعات من الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي وازدادت قوة وتسلطها وفشلت الحكومة الايطالية في عام ١٩٨٧ من السيطرة عليها.

٢- **انتشار الجريمة المنظمة في أمريكا.**

لقد أثمرت جهود رجال الشرطة الايطالية من ملاحقة أفراد ألمافيا في هجرة بعض أعضاء تلك الجماعات إلى أمريكا حيث تغلغلوا في المجتمع الأمريكي

وكونوا عصابات إجرامية في نيويورك وشيكاغو سان فرانسيسكو ولافيجاس ، وغيرها من المدن الأمريكية.

٣- انتشار الجريمة المنظمة في دول الخليج العربي :

تميزت دول الخليج طول تاريخها بأن معدلات الجريمة فيها منخفض إلى حد كبر مقارنة ببقية مناطق العالم ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تجانس شعوبها وميلهم للسلم وبظهور النفط وارتفاع الدخول ووجود نسبة عالية من العمالة الأجنبية.

٤- انتشار الجريمة المنظمة في اليابان :

بدأت عصابات الجريمة المنظمة في العالم عصابات الياكوز Yakuzal الموجودة في اليابان ، إذا يرجع تاريخها إلى عدة قرون عندما استولت الحكومة المركزية على سلطات وممتلكات أمراء الإقطاع فتحولوا إلى فرض أنفسهم ونفوذهم على المجتمعات باستخدام العنف والإجرام.

٥- انتشار الجريمة المنظمة في استراليا :

ويشير تقرير لهيئة مكافحة الجريمة الوطنية الاسترالية إلى تغلغل نفوذ عصابات ألمانيا الايطالية والياكوز اليابانية والثالوث الصينية إلى أستراليا ، ومع التحويلات العالمية الراهنة ، أبرزها انهيار والكتلة الشيوعية .

٦- انتشار الجريمة المنظمة في روسيا :

بدأت عصابات الجريمة المنظمة تنتشر بسرعة في هذه الدول خاصة روسيا بولندا رومانيا وحدث تعاون وثيق بين عصابات الجريمة المنظمة في روسيا وغيرها من العصابات في ألمانيا وإيطاليا وكولومبيا وخاصة في مجال نطاق المخدرات براً من أسيا إلى أوروبا .

٧- صور الجريمة المنظمة:

تتخذ الجريمة المنظمة عدة صور أهما :

أ- **تجارة المخدرات:** طبقا للانتربول فإن المهربين الرئيسين على الصعيد العالمي هم منظمات موازنوسترا والتي تتخذ من صقلية ونيويورك مقرا لها، وجماعات ألمانيا

الجديدة التي تتخذ من روسيا وبلدان أوروبا الشرقية مقرا لها وبعض جماعات الشرق الأقصى مثل تريادا و ياكوزا وعصابات الكوكائين في المكسيك وكولومبيا.

ب- **تهريب المهاجرين غير الشرعيين:** من أخطر أنشطة عصابات الجريمة المنظمة الاتجار بالأشخاص وقد راجت هذه التجارة لما تدره من ربح سنوي يصل على ٣.٥ بليون دولار سنويا ، وتشير بعض التقارير على أن المهاجرين من الصين يشكلون ما نسبته ٢٠٪ فقط من المهاجرين القادمين من باكستان **وجمهورية** إيران الإسلامية ورومانيا وسيرلانكا والسودان والعراق والهند.

ت- وهناك **صور أخرى للجريمة المنظمة** كغسيل الأموال وألعاب القمار وجرائم ذوي الياقات البيضاء وتهريب الأسلحة والاتجار غير المشروع فيها وسرقة الآثار المقتنيات الفنية وتهريبها والاتجار بها.

تاسعاً : مناهج البحث في جغرافية الجريمة

تكمن أهمية البحث في جغرافية الجريمة في المنهج العلمي الذي يساعد على توضيح الكثير من الظواهر الاجتماعية الخاصة بموضوع الدراسة وفهمها فيما يساعدنا على معرفة صحة الفرضيات المطلوبة اختبارها لذلك يعد استخدام الوسائل العلمية في البحث الاجتماعي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها ولاسيما ان استخدام هذه الطرق والوسائل لتحديد الظواهر الاجتماعية ودراستها.

تطورت الدراسة في جغرافية الجريمة مع تطور العلوم الأخرى وتطورت مناهجها تبعا لذلك ويمكن أن نميز بعض المناهج المستخدمة في دراسة جغرافية الجريمة وذلك على النحو التالي:

١. **المنهج المقارن:** يستخدم المنهج المقارن في البحوث الاجتماعية لمقارنة الظواهر الاجتماعية في مجتمع واحد في حقب تاريخية ، كما يقارن هذا المنهج الظواهر والمؤسسات في مجتمعات مختلفة مهما تكن درجة تقدمها الاجتماعي والتاريخي ، وعند المقارنة تتمكن من رسم وتحديد القوانين الكونية التي تفسر

obeikandl.com

طبيعة الظاهرة أو المؤسسة لان الدراسة تمت عملية تحليلها وفقاً المنهج المقارن هذا المنهج الذي لا يقارن الأحداث والظواهر في حقب تاريخية مختلفة في مجتمع واحد فحسب وإنما يقارن الأحداث والظواهر في مجتمعات مختلفة وفي فترات زمنية مختلفة ، ويعتمد هذا المنهج لمقارنة نتائج الدراسات الحالية نتائج الدراسات السابقة في مجتمع قبل الدراسة وفي مجتمعات عربية وأجنبية.

٢. **منهج المسح الاجتماعي**: هو منهج مهم للبحث الاجتماعي العلمي ، لأنه يزود الباحث بمعلومات أصلية ليست معروفة للباحثين الآخرين ، وطريقة المسح الاجتماعي ، كما يعرفها "**هايسون**" عبارة عن مجهود تعاوني يتيح الطريقة العلمية لدراسة المشاكل الاجتماعية القائمة التي تقع ضمن حدود جغرافية معينة ومعالجتها ، كما تميز هذا المجهود بانتشار حقائقه واستنتاجات وتوصياته حتى يمكن ان تكون معلومات عامة للمجتمع المحلي وقوة من اجل عمل منسق مثمر ، ويرى " **موريس**" أنه عبارة عن طريقة من طرق التحليل والتفسير على نحو علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو سكان معينين .

٣. **المدرسة الايكولوجية** : لقد انصب اهتمام هذه المدرسة على دراسة النمط التوزيعي للجريمة داخل المدن والمناطق الحضرية ، وربطها بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية ، حيث يتجلى الإسهام العلمي للجغرافية الاجتماعية في محاولة معالجة المشكلات في المجتمع كالجريمة.

٤. **منهج التحليل الكمي** : وذلك باستخدام الطرق الإحصائية في دراسة الجريمة بعد الدراسة الوصفية المستفيضة من أجل إظهار مستويات الجريمة وتوزيعها والعلاقات بينها وبين العوامل الأخرى.

٥. **المدرسة البيئية** : وقد اهتمت هذه المدرسة بمكان وقوع الجريمة وزمانها وبالخصائص الشكلية والاجتماعية لمكان وقوع الجريمة وبحركة الجاني إلى مكان الجريمة ، ولكنها تركز على الجريمة أكثر من تركيزها على الجاني وتتداخل أعمال المدرسة الايكولوجية والبيئية بحيث يصعب في كثير من الأحيان

الفصل بينهما ، وقد توصل العلماء في بحوثهم في هذا المجال إلى أن هناك عوامل عديدة لها دور في إحداث السلوك الإجرامي سوف نتطرق في هذا المجال إلى ثلاثة من هذه العوامل:

١. **دور التربية والتعليم في تقويم السلوك الإجرامي** : لا تنحصر الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات بالأفراد الذين تكون مستوياتهم الثقافية والعلمية متدنية ومنخفضة بل تتجاوز هؤلاء إلى المثقفين والمؤهلين ثقافياً وعلمياً ، والجرائم التي يرتكبها المعنيون والمثقفون تسمى بجرائم (ذوي الياقات البيض) التي لا تظهر في كل مكان ، حيث تعتبر من أشد الجرائم وأخطرها وتعتبر اخطر من الجرائم الاعتيادية ، التي يعاقب عليها القانون لأنها ترتكب بطريقة ذكية ومدروسة وتجلب الضرر لعدد كبير من المواطنين وتعرض سلامة وامن المجتمع للخطر وتزعزع ثقة المواطنين بأصحاب الوظائف والمهن.

٢. **دور العوامل الاقتصادية في السلوك الإجرامي** : تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع ذلك ان ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ما هي إلا ردود فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات ، وكما أن دور الجريمة تزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع.

٣. **دور التحضر والتصنيع في السلوك الإجرامي** : حيث تكثر الجرائم في البيئات الحضرية والصناعية وتقل أو تنعدم في البيئات الريفية والقروية ، نظرا لتعقد الحياة في المجتمع الحضري والصناعي وبساطتها في المجتمع الريفي والقروي ، لهذا يعتقد الإجرام بأن الوسط الاجتماعي المعقد والمركب كالوسط الصناعي مثلا الذي يعتبر سببا من أسباب الجريمة والجنوح ، بعد ذلك ظهرت العديد متن النظريات والمذاهب التي فسرت السلوك الإجرامي تفسيرا تقليدا وواقعيا وعلميا ، فمن هذه المناهج التي فسرت السلوك الإجرامي:

أ- **المنهج التقليدي:** حيث كان شائعاً بين المعنيين بالعلوم الجنائية ابتداء من القرن الثامن عشر وكان مؤيديه متأثرين بمذهب الفلاسفة الروحانيون بصوره وتعاليمه وقد تأثروا أكثر بالفيلسوف الفرنسي " **أوكست كونت** " ، وكما أننا في صدد الجريمة ومرتكبيها فالقيام بالفعل الغير قانوني وغير سليم يعني ارتكاب جريمة والعمل الصواب هو السلوك الطبيعي والابتعاد عن الأفعال الإجرامية .

ب- **المنهج الوضعي أو الواقعي** : حيث كانت ميول الوضعيون تتجه إلى التركيز على خصائص السلوك الإجرامي نفسه من النظر إلى صفة القانون الجنائي فقد وجدوا أنه من الصعب الوصول إلى عمق السلوك الإجرامي من الناحية القانونية ، فالقانون يصف أنواع من السلوك الإجرامي بصورة تكتيكية حققته من دون الاهتمام بالأسباب التي أدت إلى هذا السلوك ، فالعالم " **مانهايم**" ارتأى إلى وجوب دراسة كل سلوك غير اجتماعي سواء كان محرما قانونيا أو غير محرم وذلك بحسب رأي العالم " **سندرلاند**" الذي قال بان السلوك الإجرامي فعل مضر بالهيئة الاجتماعية ومن هنا كان يسعى إلى إدانة ذوي الياقات البيض في بعض أنماطهم السلوكية ، أما العالم " **سيلين** " فقد وصف الجريمة بأنها سلوك مخالف للمعايير الجماعية ، فالجريمة في نظر الوضعيون هي ظاهرة اجتماعية كيفية الظواهر التي تسير عليها ظواهر الحياة المختلفة التي ترجع إلى عوامل مختلفة اجتماعية وطبيعية وسياسية وغيرها من العوامل .

ت- **القيم الاجتماعية** : عبارة عن مجموعة من الأفكار تكون فيما بينها جهازا شبه مقنن ، يستخدمه الإنسان في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية وتمثل القيم الاجتماعية ركنا أساسيا في تكوين العلاقات البشرية إذ أن القيمة هي التي تنتج السلوك الاجتماعي.

ث- **الضبط الاجتماعي** : يعد موضوع الضبط الاجتماعي من بين الميادين المختلفة التي تناولها علماء الاجتماع عندما تعرضوا إلى طبيعة وأشكال الظواهر

وأنماط الأفعال والسلوك والضروب الاجتماعية الأخرى التي يمكن إخضاعها للبحث والدراسة تحت هذا الميدان المعرفي والعلمي .

عاشرا : الأبعاد المكانية لمجالات جغرافية الجريمة :

هناك مجموعة من الأبعاد المكانية للمجالات المختلفة لجغرافية الجريمة أهما :

١. البعد المكاني للمجال القانوني

الجغرافي ليس معني بالقوانين بحد ذاتها ، بل بالتباين المكاني الناجم عن تطبيقها وما تسببه من تباين بين المجتمعات المحلية ، وتباينات في درجة استقرار كل منها و توفير مستلزمات الحياة الضرورية لها ، والمنهج التطبيقي في الجغرافيا معني بهذا الجانب بشكل خاص.

٢. البعد المكاني للتركيب الاجتماعي – الاقتصادي

يرى علماء الاجتماع و جغرافيو المدن أن المجتمعات البشرية عندما تكبر و يزداد عدد أفرادها تميل طبيعيا إلي التكتل في مجاميع صغيرة على أساس المهنة أو الطبقة الاجتماعية ، وتميل المجموعة أو الفئة إلي السكن مع بعض ، و السبب وراء ذلك منافسة المجاميع لبعضها و حاجة كل منها إلي الحماية و الدعم الذاتي من المجموعة نفسها ، يعني هذا أن الفرد يختار طواعية ، وينتقي المجموعة التي يحس بالانتماء إليها ، بعبارة أخرى فقد أصبحت المدينة مكونة من مجموعة من المناطق المتميزة عن بعضها بتركيبة سكانها ، و بنائها العمراني و البيئي ، وهذه الأجزاء مع بعض تشكل التركيب الاجتماعي الاقتصادي المكاني للمدينة حيث ترتبط الجريمة في أذهان الناس بأماكن معينة فيها ، وهذا الارتباط مقترن بالخارطة الذهنية التي يمتلكها الأفراد عن مناطق المدينة و طبيعة ساكنيها ، إنها نتاج الخبرة الذاتية و المكتسبة لمناطق المدينة .

٣. البعد المكاني للمجال الإجرائي

يتمثل المجال الإجرائي للجريمة بثلاث جوانب ، الأول : النمط المكاني - الزمني الذي يشكله حدوث الجريمة ، الثاني : المجرم و رحلته لتنفيذ مآربه و

obeikandl.com

مخططاته (مسار الرحلة بين المنشأ و المقصد ، مناطق التصدير و مناطق الجذب) ، والثالث : يخص دوريات الشرطة و المواقع المناسبة للسيطرة الأمنية .

أ- النمط المكاني - الزمني للجريمة

الفرق بين التوزيع المكاني أو الزمني و النمط ، أن الأول متغير و الثاني اكثر استقرارا ، أنه ليس ثابت ، ولكن حركته أبطأ بكثير من التبدلات التي قد تحدث في التوزيع الجغرافي ، فالجريمة عندما تحدث بتكرارات متقاربة في الأماكن عندها تشكل نمطا ، و دراسة التوزيع الجغرافي للجريمة في منطقة معينة و خلال فترة زمنية غير قصيرة نسبيا تساعد على تحديد الأنماط المكانية و الزمنية واتجاه الجريمة نحو الزيادة أو النقصان في تلك المنطقة ، و كلا النمطين يساعدان في تفسير الجريمة على ضوء المعلومات عن البيئة الاجتماعية و الطبيعية و السياسية في منطقة الدراسة وما يجاورها.

بزيادة درجة التباين المكاني لحدوث الجريمة تأشر وجود بؤر تتركز فيها حالات حدوثها في أماكن معينة دون سواها ، في وقت يمثل التوزيع المتقارب للجريمة على سيادة الفوضى و الاضطراب ، أما التباين الزمني الكبير فيعني أن العوامل المسببة للجريمة طارئة ، يعاكسه تقارب حدوث الجريمة من معدلها زمنيا الذي يدلل على وجود عوامل و ظروف محلية تساعد على استقرار تكرار حدوث الجريمة .

ب- الرحلة لتنفيذ الجريمة

رجال حفظ الآمن مغرقون بالواجبات اليومية و التفاصيل الجزئية لعملهم ، و لا تتسنى نظرة شاملة ثاقبة إلا للقلة منهم تعينهم في صياغة تفسير علمي للجريمة في مناطق عملهم . المطلوب منهم متابعة الجريمة المفردة و كشفها ، لقد درست الجريمة في العديد من المدن وحدد على الخرائط المناطق التي تأوي المجرمين و المشبوهين ، و تحدد مناطق الجريمة حسب مسقط رأس المتهم ، وحسب مكان سكنه ، حسب مكان حدوث الجريمة و خرج بنمط مكاني واضح ، و في الوقت

عينه يتعاظم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية بين مختلف الفئات الاجتماعية ، وعندها يسود الأمان و يتعزز الإحساس به لأنه أصبح مسؤولية اجتماعية عامة .

ت- التوزيع الأمثل لمراكز الشرطة و دورياتها .

الشرطة مؤسسة تقدم خدمات مجتمعية لا يمكن الاستغناء عنها ، فمجرد تواجدها في الرقعة الجغرافية يقلل من احتمالات حدوث الجريمة ، لذا من الضروري أن يكون انتشار قوتها و وتواجدها بشكل يؤدي إلي هذه النتيجة وعلى أفضل صورة ، انتشار و تواجد يتناسب مع حاجة كل منطقة وحسب جدول زمني ، فمعرفة الواقع الجغرافي الطبيعي و البشري لمنطقة عمل وحدات الشرطة لا غنى لها عنه عند تحديد مواقع تواجدها الثابتة و المتحركة ، وعند تقرير خطط حركتها وإجراءاتها المختلفة .

٤. البعد المكاني للمجال الديموغرافي ،

ويقصد به درجة يتباين التوزيع الجغرافي للسكان حسب التركيب العمري،والذي يشكل البعد الديموغرافي أحد أركان هذا التركيب ، فهو يتباين مكانيا بشكل كبير لا يمكن ملاحظته إلا من خلال خرائط توزيع السكان حسب الفئات العمرية و نسبة النوع ، وفي الدول الغربية ، وفي المدن الكبرى على وجه الخصوص ، لوحظ نمط مكاني للسكن يرتبط بدورة حياة الأسرة ، فالعزاب يسكنون قريبا من مركز المدينة .

أشارت الكثير من الدراسات المعنية بالجريمة إلي أن المسافة التي يقطعها الجاني تختلف حسب الفئة العمرية ، فالمراهقون و الشباب تكون جنحتم قريبة من السكن في الغالب ، ويركزون على ما سهل حمله و غلى ثمنه ، يمكن تحديد نوعية الجريمة ، و الجاني و المجني عليه من خلال معرفة التركيب العمري و النوعي للساكنين ، أن معرفة التركيب العمري و النوعي و تنظيمهما المكاني يساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بتقديم الخدمات المجتمعية ، بما فيها خدمات الطوارئ و الجانب الأمني .

٥. البعد المكاني لمسرح الجريمة

يقوم الجاني ، في العادة ، بجمع المعلومات و مراقبة الضحية ومعرفة تفاصيل عنها وعن نمط سلوكها وتحركها ، كذلك يدرس بعناية طبيعة المكان الذي يسهل عليه قيامه بجرمه فيه ، وهذا المكان ليس فقط الموضع (النقطة التي تحدث فيها الجريمة) ، بل الموقع من حيث البيئة المحيطة به ، أنه يدرس بعناية المجني عليه ويتفحص موضع و موقع الجريمة ، أنه يختار المكان و الزمان ، بعد أن اختار الضحية ، وقد أكدت الدراسات وجود أماكن واهنة يمكن أن يستغلها ضعاف النفوس للقيام بأعمالهم الدنيئة .

obeikandl.com